DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

أصول المصادر في المعرفة: دراسة منهجية

حسن محمد حسن الاسمري
قسم العقيدة كلية الشريعة وأصول الدين- جامعة الملك خالد
hmalbakri@kku.ede.sa
Naskah diterima: 22-110-2018, direvisi: 05-01-2019, disetujui 30-01-2019

الخلاصة

أن "نظرية المعرفة" من مباحث الفكر المهمة، وأهم موضوعات هذه النظرية مبحث المصادر الذي نال نقاشًا واسعًا في الفكر الغربي الحديث. فقد وقع منها غلو بسبب انسياقها خلف الرؤى العلمانية، وذلك في بعض المصادر، مثل العقل والحس، ووقع منها كذلك تهميش من أمراض الفكر في كل زمان ومكان، ومن وسائل معالجتهما: العناية بالوسطية التي تأخذ بالمفكر والأفكار نحو العدل ومحاولة الاكتمال. يعتمد منهج الدراسة على أدوات مركبة من المنهج التحليلي والتركيبي والنقدي. أما نتائج البحث من أبرازها؛ أهمية العناية بدراسة المصادر في مجال المعرفة، فلا معرفة دون مصادر، أهمية تحديد مجال عمل كل مصدر، ترجع المصادر عند التجريد لخمسة: الخبر، والعقل، والحس، والشخص، والحدس، النظر برؤية تكاملية للمصادر،.يستقل الدين بمصدر وحيد هو الوحي، المصادر البشرية لا تعطي ثمارها ما لم تتصل بنور الوحي

الكلمات المفتاحية: مصادر المعرفة، الوسط، الوسطية، نظرية المعرفة.

المقدمة

تنطلق التصورات والمعتقدات والأعمال والقيم من مصادر معلومة، ونجد هذه المصادر محددة عند أهل الأديان، وكذا عند الفرق المنبثقة من هذه الأديان، كما أن لكل مجال من مجالات المعرفة اهتمامها الخاص بمصادرها فيما أسسته وما تعمل به، مثل مصدر المعرفة في اللغة أو الرياضيات أو الطب، أو بصورة أعم مصادر المعرفة في العلوم الإنسانية؛ ومنها اللغة، أو العلوم الاستنباطية؛ ومنها الرياضيات، أو التجريبية؛ ومنها الطب. فجنس المصدر مشترك عند الجميع، فلا بد من مصدر تنطلق منه التصورات والأعمال، وهو يختلف باختلاف المجالات.

ويكشف لنا ذلك أهمية المصادر وخطورتها في نفس الوقت، فعندما تكون مناسبة للموضوع، وصحيحة في مضمونها، ويتم التعامل معها بمنهجياتها المناسبة، تكون عندها عظيمة الأهمية وكبيرة النفع، وفي المقابل عندما توضع مصادر لغير موضوعها، أو تحوي مكونات خاطئة أو فاسدة، أو لا

يحسن توظيف المنهجية المناسبة لها في الفهم والاستنباط، عندها تتحول تلك المصادر كارثة على أصحابها؛ فالتقدم والتحسن والإصابة كل ذلك مرهون بحسن اختيار المصدر وحسن التعامل معه، وما وقع انحراف الكثير أو تخلف الأمم إلا بسبب غياب المصدر النافع، أو الانحراف في التعامل معه.

ويعظم الأمر عندما يرتبط المصدر بالدين: عقائده وشرائعه وقيمه، وعلى الرغم من كونه مرتبطًا بمصدر متين؛ وهو الوحي، فإن هناك من لم يقدر أهمية الأمر، فهو إما مؤمن بالوحي، ولكنه يطبق عليه منهجيات غير مناسبة في الفهم والاستنباط، أو أنه يزاحمه بمصادر أخرى ويعارضه بها؛ أو أنه غير مؤمن به، ويبحث عن مصادر أخرى للمعرفة والفهم والوجود والمصير.

فجاءت فكرة هذا الموضوع بالبحث في أصل المصادر؛ وذلك بالعودة إلى ما يمكن أن يكون مصدرًا، ثم ينتقل البحث لبيان علاقة هذا الأصل المجرد بالدين، وكيف كانت وسطية الإسلام في ترتيب هذه العلاقة، بما يعطي لكل مصدر قيمته ومنزلته وحدوده، فيعطي ثماره النافعة في التصور والعمل.

مشكلة البحث: يدور البحث حول قضيتين، أولاهما: ما المصادر عند تجريدها من التخصصات المختلفة؟ ثم كيف يتحدد الواحد منها بنوع يكون أظهر فيه من البقية التي يحويها؟ والثانية: عن أثر وسطية الإسلام في ترتيب العلاقة بين هذه المصادر؛ بحيث تتكامل ولا تتعارض في تحقيق مطالب الدين والدنيا؛ على أنه لن يتم الفصل بين القضيتين في الدراسة، بل سيتم طرحهما بصورة متداخلة.

منهجية البحث

يعتمد منهج الدراسة على أدوات مركبة من المنهج التحليلي والتركيبي والنقدي؛ بحيث يفيد التحليل في الوصول إلى الأقسام المحتملة داخل مفهوم المصدر، أما التركيب فيتم من خلاله إعادة جمع المعطيات الجزئية وفق العلاقات التي تجمعها في مكونات كلية؛ ثم يأتي النقد في الأخير لبيان المواقف المناسبة من هذه المصادر.

الدراسات السابقة: لم يتيسر للباحث الوصول لدراسة حول المصادر في صورتها المجردة، أما المصادر المحددة فقد نشأت من أجلها علوم كبيرة وفيها مؤلفات كثيرة، فكتب أصول الفقه- وهي بالمئات- تتناول أدلة الأحكام، وعلم المنطق يهتم بجانب آخر منها، ونظرية المعرفة الحديثة قد وسعت البحث في المصادر، مع تركيزها في صورتها العلمانية على ثلاثة: العقل والحس والحدس.

تمهيد: ما المصدر؟ وما الأصول التي ترجع لها المصادر؟

المصدر هو: ما يصدر عنه الشيء[1]، فهو المنبع لهذا الشيء، كما ينبع الماء من عين، أو كما تأتي الأشياء من مصنع، شأنها شأن الحديث عن منبع المعرفة، قال ابن تيمية : (طرق العلم ثلاثة: الحس والعقل والمركب منهما كالخبر..)[2] . وسؤال المصدر سؤال شائك، وقد اتخذ البحث فيه شأنًا كبيرًا في الفكر الحديث، إلا أنه بسبب الطابع العلماني الذي طبع غالبها، فقد اقتصر نقاشهم الكبير

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

على هما: العقل والحس، وظهرت على إثرهما مدرستان كبيرتان في القرن السابع عشر الميلادي، وآثارها قائمة إلى اليوم[3]، ومع وجود من يضيف بعض المصادر المنافسة لهما، فإنه يبقى على هامش هذين الاتجاهين الكبيرين، ولم يجرؤ أهل الدين الكتابي على مواجهة قومهم بالحديث عن الوحي؛ بسبب ما تعرض له هذا المصدر من نقد علماني تسبب في جراح كبيرة لم يستطع بعدها الظهور بسهولة أمام هذا المنهج الناقد، ولا يمكنه ذلك؛ بسبب ما وقع من انحراف لأهل الكتاب مع مصادرهم الدينية، فتشوه الوحي أولًا مع حامليه قبل أن يتشوه مع معارضيه؛ ومعلوم أن أول مواجهة تمت مع مصادر أهل الكتاب قد جاءت من المسلمين، وجاءت ذروتها مع كتاب ابن حزم (456هـ/1063م) "الفِصَل"، ولكن هذه المواجهة قدمت البديل؛ وهو القرآن، بخلاف المواجهة العلمانية الحديثة من سبينوزا (1677م) حتى رينان (1892م)، فلم تأتِ ببديل، بل كان الغرض والنتيجة استبعاد الوحي من مصادر المعرفة.

والبشرية اليوم ذات ديانات مليارية، ويتحكم في أتباع كل ديانة مصادرها الدينية، فهي التي تضع لهم التصورات والأعمال، وملايين البشر عبر القرون يرجعون في الجملة لمصادر دينية تحدد تصوراتهم وأعمالهم وسلوكهم. فلم ينجح هذا النقد العلماني في تهميش المصادر الدينية من حياة الناس وإن نجح في إبعاده عن نظرية المعرفة الرسمية في التعليم والبحث.

وبما أن الوحي قد تم استبعاده من النظرية المعرفية العلمانية، فلم تعد نظرية المعرفة عندهم تتوجه له سوى بالنقد؛ بخلاف توجهها للعقل والحس والحدس، فهي تنحني أمامها وتبين منزلتها وفائدتها، فلا بد من قلب المعادلة؛ بحيث تعاد للوحي منزلته، فقد خلق الله الإنسان وجعل فيه بعض ما يحتاجه من الدلائل والأدوات، من السمع والبصر والفؤاد، وأنزل إليه الوحي، وبعث له الرسل، وأودع في ذاته فطرة الله التي فطر الناس عليها. ومن الطرق المهمة في استعادة الصواب: توجيه النظر إلى مفهوم المصدر؛ بحيث تتوسع الدراسات في هذا المفهوم العظيم، حتى نصل إلى نظرة موضوعية وعلمية بالمصادر.

هناك رؤيتان في المعرفة: أولهما رؤية دينية؛ وصورتها التامة لا تكون إلا في الإسلام، وذلك بما يملك من مقومات منهجية تجعل جوابه هو الجواب الوحيد المؤهل لتمثيل الموقف الحق. ثانيهما ورؤية علمانية؛ وصورتها الحادة في عصر التنوير الأوربي وما بعده، وهي تمثل الرؤية الأحادية القائمة على استبعاد الوحي، ثم التفكير فيما بعد بما يكون مصدرًا.

وقوام الرؤية الإسلامية الإيمان بالله، وأنه تعالى قد أرسل رسله، وأنزل كتبه، وختم رسله بمحمد صلى الله عليه وسلم، وكتبه بالقرآن، إلا أن هذه الخاتمية تقتضي سلامة المصدر حتى قيام الساعة، فكتب الله الحفظ لكتابه ووحيه، ووفق الله أمة الإسلام لوضع منهجية دقيقة لضبط نقل الوحي كما هو من جيل لجيل، ومنهج متين في الفهم والاستنباط من هذا الوحي، فمن هنا كان مصدر المعرفة الإسلامية محكمًا أيَّما إحكام.

وقد جاء الحديث عن المصادر في المعرفة الإسلامية في أحد علومها العظيمة؛ وهو علم أصول الفقه، وهو علم يهتم بتحديد المصادر، وطريقة التعامل معها، وكان تركيزهم في تحديد المصادر مفتوحًا تحت باب الأدلة، من جهة تحديد المصدر وطريقة التعامل معه، إلا أن التطبيق الموسع للأصوليين جاء في باب الفقه، فيذكر العلماء المصادر المتفق عليها التي يرجع إليها الفقيه والمصادر المختلف فيها، النقلي منها والعقلي[4]، وكيف تفهم هذه المصادر، وكيف يستنبط منها المعنى أو يستخرج منها الحكم، وهي إن توسعت تطبيقًا في الفقه إلا أنها أصبحت منهجًا إسلاميًّا عامًّا في مصادر الدين؛ فثمة مباحث خاصة بمصادر العقيدة، وأخرى خاصة بمصادر اللغة، وهكذا، ولكن لم يظهر علم مستقل يبحث في المصدر في صورته المجردة، ثم ينزل درجة في التجريد إلى العلوم المختلفة، ليبين مصدر هذا العلم وبماذا يختلف عنها العلم الآخر، بحيث يكون النزول إلى درجة ذات عمومية متوسطة، ويمكن في هذا المستوى جمع عدة علوم في مصدر عام، ثم ننزل درجة أخرى أضيق لنصل إلى المصادر الأساسية لكل علم بتحديد مصادره الخاصة التي لا تصلح للعِلم الآخر، فمثلًا صورة القياس الفقهي مناسبة للفقه؛ وهو دليل من أدلة الفقه، ولكنه غير مناسب للعقيدة، فلموضوعات العقيدة قياس خاص بها يختلف عن القياس الفقهي، ففي الفقه قياس التمثيل؛ بينما في العقيدة قياس الأَوْلى[5].

ويُعدُّ المصدر الأخير الذي نقف عنده في قمة التجريد هو المصدر الذي يعم جميع ما يندرج تحته، أما المصدر الأخير الذي نقف عنده باعتباره حاكمًا نهائيًّا ومهيمنًا فهو المصدر الذي ينتهي إليه الجميع التزامًا وامتثالًا. (فالخبر) هو مصدر نهائي في التجريد، أما (القرآن) فهو مصدر نهائي مهيمن عند المسلم، وفي هذا الفصل نقف مع المصادر المجردة، وهي ترجع لخمسة مصادر، وهي:

1-الخبر.

2-الشخص، هو المصدر الأساسي عند التجريبيين، فالواقع الخارجي هو المصدر المعتبر، وهذا إن سُلِّم لهم في العلوم الطبيعية، فإنه لا يُسلَّم لهم به في مجالات أخرى.

3-الحدس، هو المصدر الذي يطمئن إليه أصحاب المعرفة الباطنية، ومع أنه أضعف المصادر في قدرته على الدفاع عن مرجعيته النهائية أو الأساسية، فإن أصحابه يجدون في مشكلات (التجريبيين) و(العقلانيين) ما يجرئهم على تعظيم دعواهم، كما أن بعض جوانبها الصحيحة قد أسهمت في وضع دعواهم موضعًا معتبرًا، إلا أنه أقرب لأهل الوجدان، في الأدب والفن بخاصة، فهما مجالان ينطلقان من الوجدان، ومن الحدس، بل ربما يذهب جمالهما عند الاقتراب من العقل أو الحس.

4-العقل، هو المصدر الأساسي عند العقليين، فقبليات العقل هي المصدر المعتبر، وهذا إن سُلِّم لهم في العلوم الرياضية، فإنه لا يُسلَّم لهم به في مجالات أخرى.

5-الحس.

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

وهذه الثلاثة: الحس والعقل والحدس، هي محل اهتمام نظرية المعرفة العلمانية، والتي تستبعد المصادر الدينية، الرسول والكتاب، وما ينبع عنهما من مصادر، كما أن هناك مصدرين في التجريد، وهما: الشخص والخبر، فأعظم ما يمثل الشخص هم الأنبياء عليهم السلام، وأعظم ما يمثل الخبر هو الوحي الرباني.

وهما أصليان في الأديان وبعض فرقها، فالدين الحق يقوم على الإيمان برسل الله، وعلى الإيمان بالكتب، كما أن الدين الباطل يقوم على نفس الأمرين: إما أنه في أصله حق ثم تحرف، أو أنه يقلد الدين الحق. كما أنه يوجد في بعض الفرق الدينية من الأشخاص من يغلون في تعظيمهم ليصل إلى منزلة الرسول، كما هو مثلًا عند الكاثوليك الذين يجعلون البابا معصومًا؛ ومن ثَم فهو مصدر مباشر، أو كما هو عند فرقة الشيعة في الإمام المعصوم، أو كما هو عند غلاة الصوفية في شيخ الطريقة الواصل، عندما يكون الشخص على قيد الحياة فهو بذاته مصدر، ولكن بعد موته يبقى كلامه المحفوظ أو المكتوب، الذي يتحول إلى خبر.

وسيقف البحث الآن مع هذه المصادر الخمسة، وما يفيده كل مصدر منها، وكيف تكون علاقتها بالمطالب الدينية، وعلى رأسها موضوعات العقيدة، وكيف يقع الانحراف عن الوسط والعدل فيها بسبب الغلو أو التفريط؛ بخلاف وسطية المعرفة الإسلامية في التعامل مع هذه المصادر.

أولًا: الخبر

نبدأ بالخبر استئناسًا بما غلب في ترتيب أركان الإيمان، قال تعالى يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ۚ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا [النساء: 136]، وفي الحديث المشهور قال رسول الله صلى الله عليه السلام حين سئل عن الإيمان: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله)[6]. فجاء الكتاب في الغالب قبل الرسول، ومنه يأتي الخبر قبل الشخص في هذا الترتيب.

الخبر في اللغة كما يقول ابن فارس: (الخاء والباء والراء أصلان: فالأول: العلم، والثاني يدل على لين ورخاوة)[7]، وفي "لسان العرب": (والخبر بالتحريك: واحد الأخبار، والخبر: ما أتاك من نبأ ... الخبر: النبأ)[8]، وفي المعجم الوسيط: (ما يُنقل ويُحدَّث به قولًا أو كتابة، وقول يحتمل الصدقَ والكذب لذاته)[9].

والخبر: النبأ؛ وهو يدل على عملية النقل، وأهم صور المنقول: العلم، فيمكن أن نقول بأن الخبر في صيغته المجردة هو العلم المنقول.

والعلم المنقول– دون النظر إلى قيمته العلمية في نفسه– قد يكون قولًا أو أثرًا، وقد يكون مكتوبًا، وهناك مجال جديد في العلوم الإنسانية المعاصرة حول: الشفاهية والكتابية[10]، كما أن القرآن قد أشار إلى هذا المعنى، قال تعالى: قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ

الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ [الأحقاف: 4].

وقال ابن تيمية: (فطالبهم أولًا: بالطريق العقلي، وثانيًا: بالطريق السمعي)[11]، والمصادر الخمسة ترجع إلى هذين القسمين: العقلي ممثلا في: العقل والحس والحدس، والسمعي ممثلًا في: الشخص والكتاب.

وإذا كان الخبر صيغة عالية في التجريد، فيمكن القول بأن الأثر هو آخره، ولبعده في الماضي أو لما فيه من بقايا الكتاب، جاء بعد الكتاب، نقل الرازي في تفسيره عن الواحدي قوله: (وكلام أهل اللغة في تفسير هذا الحرف يدور على ثلاثة أقوال: الأول: البقية؛ واشتقاقها مِن: (أثرت الشيء أثيره إثارةً) كأنها بقية تستخرج فتثار؛ الثاني: مِن (الأثر) الذي هو الرواية؛ والثالث: هو الأثر بمعنى العلامة)[12]، وقال ابن عاشور: (و"أثارة" بفتح الهمزة: البقية من الشيء. والمعنى: أو بقية بقيت عندكم تروونها عن أهل العلم السابقين غير مسطور في الكتب. وهذا توسيع عليهم في أنواع الحجة؛ ليكون عجزهم عن الإتيان بشيء من ذلك أقطع لدعواهم)[13].

فالرواية التي لم تُسطَّر في كتاب تُمثل في النظريات الحديثة: الشفاهية، ولبعدها واحتمال ذهاب بعض أطرافها وعناصرها عُبّر عنها بـ: البقية، وما كتب فهو الكتاب، وسواء كان المنقول إلى اللاحق: قولًا شفاهيًّا أو كتابًا، فهو خبر، وهو مصدر من مصادر المعرفة، ولم يشكك من شكك فيها إلا بسبب الكذب أو الخطأ الذي يلحق الخبر، كما أنه وقع في الماضي، ولا يتكرر وقوعه كما هو مثلًا في المصدر الحسي، فمن نقل قبل مئات السنين طلوع الشمس في النهار والقمر في الليل، فهو خبر، ولكن أصله الحس، والحس هنا يتكرر؛ بخلاف الخبر الذي لا يتكرر من خوارق الطبيعة مثلًا، مما جعل عمدة ثبوتها الثقة في الناقل والمنقول.

وقد اكتفت نظرية المعرفة العلمانية الحديثة بقيمة الخبر في التاريخ، وصنف فرنسيس بيكون العلوم في ثلاثة أقسام بحسب ملكات المعرفة: فملكة الذاكرة يقابلها علم التاريخ، وملكة المخيلة يقابلها الشعر، وملكة العقل يقابلها الفلسفة[14]، وهذا التقسيم مبني على وظائف الدماغ، ومنها وظيفة التذكر، إلا أنه فلسفيًّا يتوسع مفهوم الذاكرة والتذكر، بل إنه حتى في العلوم الاجتماعية المعاصرة قد ذهب بها إلى ألغاز؛ كما نجده في الذاكرة اللاشعورية عند أصحاب مدرسة التحليل النفسي.

وعليه: فنظرية المعرفة العلمانية لم تستبعد الخبر، ولكنها تُشكِّله وفق مقاييسها الخاصة، وتوظفه وفق أهدافها، وتستبعد أعظم أنواع الخبر؛ وهو الكتاب، قال تعالى لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ [الحديد: 25]، والكتاب إذا أطلق فهو (اسم جنس لكل كتاب أنزله الله، يتناول التوراة والإنجيل كما يتناول القرآن، كقوله تعالى:

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ ۖ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ۖ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ [الشورى: 15]، وقال ابن تيمية رحمه الله حول: انَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ [البقرة: 213]: (والكتاب: اسم جنس لكل كتاب أنزله الله ليس المراد به كتابًا معينًا؛ كما قال تعالى: لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ [البقرة: 177]، ولم يرد بهذا أن يؤمن بكتاب معين واحد بل وهذا يتضمن الإيمان بالتوراة والإنجيل والقرآن وكل ما أنزله الله من كتاب...)[15].

فأهل الدين يعلون من شأن مصدرية الخبر؛ بخلاف النظرية العلمانية التي تُهمّش في أغلب تياراتها الخبر، ويمكن تقسيم النظريات التي تناولت الخبر إلى ثلاثة اتجاهات:

النظرية الدينية غير الإسلامية: التي تُعلي من قيمة الخبر، ولكنها لا تملك إمكانية لتوثيق كتبها، سواء كان الأمر مع الأديان الوضعية، أو مع الأديان الكتابية.

النظرية العلمانية التي تُهمش الخبر، وتستند في تهميشها إلى تلك المصداقية الضائعة في الكتب المقدسة، فمعلوم أن نظرية المعرفة العلمانية نشأت في بيئة تعرف الخبر والكتاب، حيث كانت الكنيسة هي الحاكمة، مع زعمهم للعهدين: القديم والجديد مصداقية لا يعتريها الشك، ولكن النقد الإسلامي بما فيه النقد الأندلسي في مدرسة ابن حزم الذي عرفته أوربا، ثم النقد العلماني مع اسبينوزا ومن بعده، أفقد الفكر الغربي الحديث المصداقية في الخبر والكتاب، وبخاصة أنهم يظنون بأن كتابهم هو أصدق الكتب، فإذا كان هذا حاله فمن باب أولى غيره.

النظرية المعرفية الإسلامية التي تتوسط الحالين: فهي تكشف حقيقة الكتب المكذوبة أو التي أصابها التبديل والتحريف، ولكنها تُعيد للخبر منزلته، عبر النموذج المنهجي الفريد والمثال البين الواضح، فالمثال هو القرآن والسنة، والمنهج الذي حفظ للخبر مكانته، ومن ثَم حفظ لنا القرآن والسنة نجده في علوم شتى على رأسها: علم أصول الفقه وعلم الإسناد، فعلم الإسناد يحفظ لنا النص كما هو، فلا يتأثر بالزمن الممتد، وعلم أصول الفقه يضبط لنا فهمه؛ إضافة إلى هذين العلمين فإن هناك علومًا أخرى في اللغة وغيرها.

وقد اهتمت المنهجية الإسلامية بالخبر، ونجد مباحثه المتنوعة عند أهل الحديث، وأهل الأصول، وأهل اللغة والبلاغة. وتتكامل هذه العلوم في بحثها موضوع الخبر، فإذا كان أهل الحديث يشغلهم ضبط انتقال الخبر دون تغيير فيه، فإن أهل الأصول يعنيهم بالدرجة الأولى طريقة التعامل مع الخبر، وذلك بعد أن يقر بجواز الاحتجاج به أهل الإسناد، ولا يستغنون في ذلك عن أهل اللغة والبلاغة.

يُعرّف الأصوليون– كما هو عند ابن قدامة – الخبر بأنه (الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب، وهو قسمان: تواتر وآحاد)[16]. ودرج بعضهم على إضافة: (لذاته)؛ فقال: (وقولنا: (لذاته)

احتراز من تعذر الصدق أو الكذب فيه لأجل المخبِر به أو المخبَر عنه، فالأول كخبر الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه السلام أو خبر مجموع الأمة؛ فإنه لا يقبل الكذب، والثاني كقولنا: الواحد نصف الاثنين؛ فإنه لا يقبل الكذب...)[17]. ويأتي في سياق أحاديث العلماء عن الخبر الحديث عن نظريات معرفة قديمة تتنكر للخبر كما هو واقع اليوم في نظرية المعرفة العلمانية، ومن ذلك مثلًا ما ذكره ابن قدامة عن السمنية الذين حصروا العلم في الحواس، وقد أبطل قولهم ودفع حُجَجَهم[18]. وإن انصب اهتمام الأصوليين بمعنى الخبر، فقد اهتم أهل الحديث بطريقه، بداية بمبحث المتواتر والآحاد إلى آخر موضوع فيه، وهي مسائل مطولة تكشف تميز المنهجية الإسلامية في ضبط الخبر واستكناه معناه.

يتحصل لنا من ذلك أن المنهجية الإسلامية تقر الخبر، ولكنها لا تقره بإطلاق كما يفعل أهل الأديان الضالة، ولا يعني هذا التحفظ اقترابها من النظرية العلمانية التي تهمش الخبر، فهي تقر بالخبر الصحيح، وتضع من المعايير ما يقطع بنجاعة المنهجية، وإذا كان الخبر من مصادر المعرفة المجردة، فإنه يظهر أيما ظهور في الكتاب وهو – كما سبق – اسم جنس لكل كتاب أنزله الله، وللكتاب في المرجعية الدينية عمومًا والإسلامية خصوصًا منزلة عظيمة.

وتجد بُعدها العقدي في الكتاب العظيم اللوح المحفوظ، وقد جمع الله بين الكتابين في قوله تعالى: إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77) فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ (78) لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ [الواقعة: 77-79]. ففي أحد التفسيرين: أن القرآن الكريم هو ما أنزله الله على محمد صلى الله عليه السلام، والكتاب المكنون هو اللوح المحفوظ[19]. وفي حديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه السلام: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة"[20].

وقال ابن الجوزي في تفسير : "بل هو قرآن مجيد، في لوح محفوظ": (وهو اللوح المحفوظ، منه نسخ القرآن وسائر الكتب، فهو محفوظ عند الله، محروس به من الشياطين، ومن الزيادة فيه والنقصان)[21]. فاللوح المحفوظ هو مصدر المصادر، والمصدر الذي لا مصدر بعده، إلا رب العالمين، الذي منه بدأ وإليه يعود، ومن ثَمَّ فهو الخبر المهيمن.

وإذا كان الخبر مصدرًا- وهو كما سبق حسب معناه اللغوي: العلم المنقول، سواء كان شفاهيًّا أو كتابيًّا- فإن هناك عوائق تُعطِّل منزلة هذا المصدر، وأهمها عدم ضمان انتقاله كما هو، أو عدم إمكانية فهمه فهمًا صحيحًا كما ينبغي.

عندها نشأ في الأمة الإسلامية من العلوم ما اختُصَّت به، وأهمها علم السند وعلم أصول الفقه، وهما من علوم الأمة الإسلامية، ونجد في هذين العلمين عنايتهما بموضوع الخبر، وتأتي مباحث تحدد الضمانات الكافية لسلامة انتقال الخبر من مصدره إلى أي زمن لاحق، عبر الحديث عن المتن والإسناد، حتى عدّ علماء الإسلام الإسناد من الدين، وذلك من الأقوال المشهورة لعبدالله بن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[22].

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

وهذا السند هو من خصائص هذه الأمة، وقد أحكمَتْ أمره أيما إحكام، وبهذا تضمن الأمة منهجًا محكمًا في نقل الخبر. قال ابن حزم رحمه الله: (نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه السلام مع الاتصال، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان، خص الله به المسلمين دون سائر الملل كلها، وأبقاه غضًّا جديدًا على قديم الدهور ...)[23]، وقال أبو علي الجياني: (خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب)[24]. وقال ابن تيمية: (والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة)[25]، وقال أيضًا: (وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد صلى الله عليه السلام، وجعله سُلَّمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لِمَنْ أعظم الله عليه المنَّةَ أهل الإسلام والسنة، يفرقون به الصحيح والسقيم، والمعوجِّ والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل)[26].

ويختلف هذا المنهج الإسنادي عن منهج النقد التاريخي، فهو أولًا- أي: التاريخي- يرتبط الوقائع التاريخية، وإن كانت تشترك مع الوحي المنقول في أن كليهما خبر، فإن الوثيقة التاريخية لا تملك سندًا، ومن ثم نحن بحاجة إلى إيجاد قواعد عقلية يُمَحَّص من خلالها الخبر التاريخي، وقد قام علماء الإسلام بتطبيق هذا المنهج على النصوص التي لا تملك سندًا؛ كما هو مثلًا في النقد الحزمي لكتب أهل الكتاب، كما أن ابن خلدون طبقه على الوقائع التاريخية، ثم انتقل إلى الفكر الأوروبي، ولكن في أجواء علمانية محمومة، فطبق بعدوانية مغالية مع على النصوص الدينية والتاريخية، وحقق نجاحات كبيرة مع وثائق ونصوص منقولة أصابها التحريف، فخرجوا بنتيجة استبعاد الخبر؛ نتيجة ما تأكد لديهم من الأخطاء والأكاذيب والتناقض، ثم توسع بعض المستشرقين في تطبيقه على التراث الإسلامي دون الالتزام بالمهنية العلمية، حيث كان الهوى غالبًا على تطبيقاتهم، كما أنهم يجهلون علم الإسناد الإسلامي[27].

والمناهج التاريخية النقدية إن أفادت في أديان لا تملك السند، فإن الإسلام لم ينقطع سنده، ولم يعرف الإسلام لحظة اختفاء أو ظلام ينقطع فيها السند، فقد جاء في وضح النهار؛ بخلاف الأديان الأخرى التي جاءت في ظلمة التاريخ وعصفت بها العواصف، ويختفي أمرها سنين عددًا ثم تظهر، أو هي بعيدة في الماضي، يصعب الإمساك بلحظة قولها ونشأتها، ومن ثم فالإسلام منذ انبثاقه، وإنزال كتابه، وبعث نبيه، وآلاف المسلمين بل وغير المسلمين يتناقلون أخباره.

وخلاصة القول: أن العقلاء يعترفون بالخبر، وأنه مصدر، وإنما جاء تهميشه بسبب غياب السند والحفظ له عند الأمم الأخرى؛ بخلاف أمة الإسلام، فلمنزلة الخبر في الإسلام جاء مطلب

حفظه وحفظ منهجية فهمه، ولتحقيق هذا الحفظ جاء علم الإسناد حافظًا لأعظم الأخبار إلى قيام الساعة.

وتحققت وسطية هذه الأمة في مصدرها الخبري، فالخبر يتوسط – مع علو– العقل والحس، كما أن المعرفة بدونه تبقى فاقدة لأهم مصادرها، فتكون ناقصة، ومتنازعة بين طرفين، طرف الحس وطرف العقل، فيأتي الخبر فيزن الطرفين، قال ابن تيمية: (وطرق العلم ثلاثة: الحس، والعقل، والمركب بينهما كالخبر. فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين، كالخبر المتواتر، وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين)[28].

ثانيًا: الشخص:

الشخص في اللغة (يدل على ارتفاع في شيء. من ذلك الشخص، وهو سواد الإنسان إذا سما لك من بعد)[29]، وعند الجرجاني أن الشخص ما يطلق على الجسم فقط[30]. وفي "المعجم الوسيط": (كل جسم له ارتفاع وظهور وغلب في الإنسان، وعند الفلاسفة: الذات الواعية لكيانها، المستقلة في إرادتها، ومنه الشخص الأخلاقي؛ وهو من توافرت فيه صفات تؤهله للمشاركة العقلية والأخلاقية في مجتمع إنساني)[31]. وبهذا المعنى فإن الشخص بوصفه مصدرًا للمعرفة يمكن أن يكون تجريدًا عاليًا، وعندما نهبط درجة في التجريد، ونضيف أوصافًا، فإننا نبدأ في التعيين، ولكن قبل الحديث عن أنواع

من الأشخاص يأتي سؤال: هل الشخص مصدر معرفة؟ هناك أمران في (الشخص) حولهما نزاع عند البشر، وهما: العقل والفطرة، فالاتجاه العقلي يقول بوجود مبادئ في العقل، هي مصدر في ذاتها، والاتجاه الفطري يرى أن في الإنسان فطرة تحوي معرفة، هي مصدر معرفة ثرية؛ وبخاصة في مجال القيم، والذين يقرون بالحدس، ولا يحددون مكانه في الشخص فهو مصدر آخر، يدافع عنه الحدْسيون، واتجاهات فلسفات الحياة المعاصرة من أمثال "برجسون" (ت1941) وغيره، يرون أن الروح أو الجانب الحي الخفي هو المصدر الموثوق.

وقد اتفقت هذه المدارس على أن الشخص مصدر معرفة، مثله في ذلك مثل الخبر، والحس، إلا أنهم يختلفون في تحديد نوع هذا المصدر، ما بين: العقل، الفطرة، الحدس، الروح، الحياة، الإلهام، وهذه كلها مجموعة في الشخص. ويُفرَّقُ هنا بين اتجاهين كبيرين: اتجاه اعتقادي، يؤمن بوجود الله، وأنه مصدرُ ما يأتي من الشخص، وآخر إنكاري، وهو إما أنه ملحد أو يريد فصل ما يأتي من الشخص عن البعد الإلهي، وقد ظهر في نظرية المعرفة العلمانية.

فالاتجاه الاعتقادي ينسب ما يأتي من الشخص إلى الله، إما عن طريق الإلهام والكشف، أو عن طريق ما خلقه الله في الشخص وفطره عليه؛ أما الإنكاري فهو ينظر للشخص وما يصدر عنه مفصولًا عن خالقه إن كان يؤمن به. ويغلب على الاتجاه الاعتقادي أن الشخص هو وسيط أو ناقل

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

أو مبلِّغ، أما الإنكاري، فيغلب عليه أن الشخص هو مصدر مستقل، بالمبادئ الكلية في العقل أو المبادئ الفطرية، أو الحدس، أو غير ذلك.

وقد بدأ الغلو عند الاتجاه الإنكاري مع إعلانه لمبدأ (الإنسانية) المفصولة عن بارئها، بل إن طائفة منهم جعلت من الإيمان بالإنسان ما يستلزم الإنكار للإله، فكان من ثمار الإنسانية الغالية: الإلحاد. وهذا الأمر يستلزم إنكار الوحي والكتب والرسل والأديان، وإذا أقر بالشخص (الإنسان)، ومع هذا الغلو في الإنسان، فهل يكون مصدرًا عندهم؟

انقسم هذا الاتجاه الإنكاري إلى قسمين كبيرين: قسم يقر بوجود أصول عقلية، وربما مبادئ فطرية، هي أصل المعرفة ومصدرها، وقسم ينكر ذلك، وهو الاتجاه الحسي والتجريبي والمادي بعامة، إلا أنه مع نهايات القرن التاسع عشر، ظهرت فلسفات متنوعة مثالية ورومانسية وإنسانية وتأويلية، تبتعد عن اختزال الإنسان في عقله أو جسده، وتريد إعادة الاعتبار له بعد اغترابه، ومن أشهرها: الوجودية، التي تجعل الإنسان (الشخص) بكل كيانه، هو الوجود الأول والحقيقي، وهو المصدر الأساسي لكل شيء.

وعليه: فإن نظرية المعرفة العلمانية والاتجاه الإنكاري لم ينتهوا إلى شيء، وما زال الأمر مفتوحًا للاختلاف، ومع فلسفة ما بعد الحداثة جاءت مقولة: موت الإنسان، والتي نظر لها الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو[32]، لتفتح نقاشًا وجدلًا مع الماركسية والوجودية وغيرهما، وهذا يعني إلغاء الشخص بوصفه مصدرًا للمعرفة، فهو عندهم شيء من الأشياء، يعيش عدمية عمياء. ومع كل هذا التيه في الاتجاه الإنكاري، فقد نجح في التشكيك بموقف الاتجاه الإيماني، ومن ثَم التهوين من مكانة الأنبياء والرسل والكتب، ويأخذ مداه الغالي عند الملاحدة؛ الذين يرون في النبوة والأنبياء خرافة عاشتها البشرية يومًا ما.

وهنا يأتي الإسلام برؤيته الوسطية في (الشخص)، فمن جهة هناك إقرار بما وهبه الله للإنسان من قدرات، عقلية وفطرية، تجعله مصدرًا للمعرفة، إلا أنها غير مستقلة، وقد تختل، ومن ثَم فهي بحاجة إلى ضامن، إلى مصدر يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ وهو النبي المعصوم. وقد جاء الإسلام بما يُثبت إمكانية الوحي والنبوة، وأن النبي مصدر معصوم، وأن ما أتى به الأنبياء لا يوجد ما يخالفه أو يعارضه ويناقضه. أما غير الأنبياء، فالإسلام يُقر بما لديهم من قدرات ذاتية: مبادئ عقلية وأخرى فطرية، بل إن الإسلام يقر بما يقذفه الملأ الأعلى من الإلهام في الشخص، إلا أن هذه المصدرية لها مجالها، كما أن لها حدودها، وهي غير معصومة، وهي في جميع أحوالها مفتقرة إلى الوحي.

وبالتحول من (الشخص) المجرد، الذي هو مصدر معرفة عقلية وفطرية، إلى (الشخص) المعين، الذي يكون أعلى درجات المصادر في هذا المجال، وهم الأنبياء والرسل عليهم السلام، نصل إلى جوهر الباب.

درج الباحثون في نظرية المعرفة الإسلامية على الانطلاق من (الوحي) المصدر الأساسي في المعرفة الإسلامية، ويندرج فيها: الرسول والكتاب، إلا أن هذا الفصل يتناول المصادر مجردة، ثم ينزل إلى ما أقره الإسلام ورتبه، فجاء الحديث عن النبي والرسول في المصدر البشري، إلا أنه قد تم له الاصطفاء والاختيار، قال تعالى: اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ [الحج: 75].وقال تعالى وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ۘ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۗ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ [الأنعام: 124]. وقد أخبر العليم سبحانه بصدق رسله؛ فقال: قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا [يس: 52]، وأنهم جاؤوا بالحق: لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ [الأعراف: 43]، وبالبينات والكتاب والميزان: لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ [الحديد: 25]. والرسل هم مبلغون؛ قال تعالى: فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ النحل: 35]. فالرسل هم سفراء الله إلى عباده، يبلغون ما أنزل الله إليهم؛ قال تعالى: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۖ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ [المائدة: 67]. فهو يبلغ ما جاءه من الله؛ قال تعالى: وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ [النجم: 3-5]، ولا يدعي أن شيئًا يخبرهم به هو من عند نفسه، ولا يقول إلا حقًّا وصدقًا؛ قال تعالى: وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (44) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (45) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ [الحاقة: 44-46]. ولحملهم هذه الرسالة العظيمة والأمانة الربانية مما أوحاه الله إليهم، أوجب الله تصديقهم وطاعتهم؛ فقال تعالى: وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا ۚ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ [المائدة: 92].

وكما سبق فإن (الكتاب) و (الشخص) أصلان مجردان في المصادر، إلا أنهما في الإسلام هما: (القرآن) و(الرسول). ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم والأنبياء من قبله هم مصدر بذواتهم وقت حياتهم ومبعثهم، فالرد إليهم هو بالسماع منهم وأخذ ما عندهم من علم، إلا أنه بعد موتهم يكون بالعودة إلى سنتهم، قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا [النساء: 59]، قال ابن القيم رحمه الله: (أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه هو الرد إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد مماته)[33].

ومصدرية (الشخص) المعصوم إنما هي في حق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وهي تنقطع بموتهم، ويتحول ما قالوه إلى (كتاب) أو (مكتوب) أو (محفوظ) ينتقل من جيل إلى آخر، عندها نرجع إلى مصدر (الكتاب)؛ والذي سبق تعريفه: بأنه العلم المنقول؛ في المبحث الأول. فبعد

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

وفاة (النبي) تكون الصلة بأثره وبالعلم الذي ورَّثه، وفي الحديث: (وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم؛ فمن أخذه أخذ بحظ وافر)[34].

وإذا كان الشخص المعصوم هو النبي فقط، فهل مصدرية الشخص موجودة في غير النبي؟

أما كون الإنسان مصدرًا للمعرفة، فقد سبق أنه يحوي مبادئ عقلية وأخرى فطرية، هي من باب المصدر، ولكن ذلك لا يعني أنه يمكن أن نأخذ عنها الدين، فهي مصادر إنسانية، وأما ما يرتبط بالدين من المبادئ الفطرية والعقلية أو الإلهام والحدس، فهي وإن اعتبرت في الإسلام، فهي غير معصومة، ودورها يأتي تبعًا للوحي. وعليه: فإنه بهذا المعنى، لا يوجد مصدر إنساني معصوم إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أما غيرهم فيطرأ عليهم الاختلاف أو الانحراف.

ومع ذلك فهناك من يتحدث عن (الإلهام) بوصفه مصدرًا نسبيًّا، ويعطيه موثوقية عالية مقارنة بغيره، ويعرفه الجرجاني بأنه: (ما يلقى في الروع بطريق الفيض. وقيل: الإلهام ما وقع في القلب من علم وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر في حجة. وهو ليس بحجة عند العلماء إلا عند الصوفيين)[35]. وقيل فيه: (إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر، يخص الله به بعض أصفيائه، وما يلقى في القلب من معانٍ وأفكار)[36]. وقيل فيه: (أن يُلقي الله في النفس أمرًا يبعثه على الفعل أو الترك، وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده)[37]. وقيل فيه: (إلقاء الشيء في الروع، ويختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الأعلى)[38].

ومن مجموعة هذه التعريفات نخلص بأن الإلهام ليس معرفة مرتبطة بالقوى الإنسانية، وإنما معرفة خارجية تُلقى في الروح أو القلب، وهي بهذا المعنى تشترك في الشكل مع الوحي، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يمكن عدُّها من المصادر. ومعلوم أن هذا المصدر وقع له إشكال بين طرفين غاليين، طرف ينكره بإطلاق، وطرف يغلو في إثباته بما يفوق الوحي للأنبياء والرسل في بعض الشطحات عند أصحابه، وجاء أهل السنة وسطًا في ذلك، فالذين (أنكروا الإلهام طريقًا على الإطلاق أخطأوا، كما أخطأ الذين جعلوه طريقًا شرعيًّا على الإطلاق)[39]، والوسطية أن يكون الإلهام مقبولًا بشروط وقيود يمكن معها تمييز الإلهام الحق من الباطل، (وإذا أمكن تقييد الإلهام المقبول بحيث لا يمكن أن يكون باطلًا كان الأخذ به حينئذٍ هو طريق التوسط والعدل)[40].

والحديث هنا عن الشخص الذي تصله المعرفة من الله سبحانه وتعالى أو من الملأ الأعلى، فهي معرفة دينية؛ بخلاف تلك الموجودة في الإنسان، في عقله أو فطرته، التي توجد فيه منذ ولادته، وفي صورة مبادئ عقلية أو مبادئ فطرية. ويمثله في صورته الكاملة: الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، فما بُثَّ في روعهم فهو وحي، ويمثله بشكل نسبي: ما يبث في روع بعض الأولياء والصالحين؛ غير أنهم لا يعدون مصدرًا في الأحكام الشرعية على ما بينه الباحثون في ذلك.

بقيت مسألة؛ وهي دور الشخص بوصفه مرجعًا لغيره، وبخاصة في الجانب الديني، ويمثله هنا العالم المجتهد الذي يكون مصدر التوجيه للعامي في أغلب أعماله الدينية، وذلك أن العامي لا

يستطيع أن يستقل بنفسه في معرفة جميع الواجبات الدينية وإن عرف بعضها، فالعالم المجتهد في الظاهر مصدر العامي، ولكنه في الحقيقة وسيط مؤقت حتى يتمكن العامي من رفع جهله بالتعلم، فما هو إلا ناقل للعلم، والعلماء ورثة الأنبياء، فيجب على العامي إن لم يتمكن من إدراك الواجبات وغيرها بنفسه أن يسأل أهل العلم، وأن يحذر من تقليد أئمة الضلالة، الذين جاء التحذير من متابعتهم والتنفير من تقليدهم، ومن المتفق عليه عند العقلاء أن الإنسان يرجع للعالم والمختص في أغلب أموره، وهذا الوسط بين التبعية العمياء للمقلدين وبين دعوى التنوير المزيف الذي يدعو لاستقلال الذات عن كل وصاية، فالتنوير الحقيقي هو الاستقلال عن وصاية من لا يستحق المتابعة والسؤال، لكن لا بد من متابعة من هو أهل لذلك، فالعاقل هو من يقوم بذلك في جميع شؤونه، حيث يفرق بين سؤال يتبع بالسؤال أهل العلم ويتجنب أهل الأهواء، وهو يسعى للاستقلال بحيث يعرف ما يجب، فإن عجز فلا يستحي أن يسأل، ولا يبقى جاهلا بما يجب، وهذا من وسطية الإسلام، قال ابن تيمية: (والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، ولا يوجبون الاجتهاد على كل أحد، ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد، ويحرمون الاجتهاد)[41]. وهذه الوسطية في مصدرية (الشخص) انحرف عنها قوم، سواء في الاتجاهات الدينية- وهي الأهم في البحث- أو الاتجاهات العلمانية، والتي هي أقرب للحدس الذي يأتي في فقرة لاحقة.

من صور الانحراف في مصدرية الشخص:

تشترك الصور فيمن يزعم أن غير الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام يكون لهم ما للأنبياء والرسل أو ما يقترب منها. وأن هؤلاء الأشخاص –بزعمهم – مصدر معرفة في مستوى الأنبياء والرسل، وأنهم معصومون، وأنهم يأتيهم الوحي من الله، بل ربما عند بعضهم من الغلو أن يقول بوجود من هو أعظم من الأنبياء، حيث النبي يتصل بالله عن طريق الملك، أما هم فاتصالهم مباشر دون وسيط. ويعبر عنها بعض علماء الاجتماع الديني بالاتجاهات الثيوقراطية في الأديان، وهي الفرق التي تعطي شخصًا منزلة فيها غلو في بابي العلم والقدرة، فيكون مصدر المعرفة من جهة، ومصدر الفعل من جهة أخرى.

وأكتفي هنا بذكر الأمثلة إجمالًا، وتفصيلها وتفاصيلها معروفة في الأديان الضالة والفرق الغالية، وأبرز هذه الأمثلة ثلاثة، وهي:

1. قائد النحلة المعصوم كما هو عقيدة الكاثوليك في البابا أو الكاهن البوذي.
2. سلالة معصومة، كما هو عند الشيعة وما شابهها في الأديان الأخرى، ممن يربط المصدر بأسرة معينة، ويطلق عليهم عند الشيعة مصطلح (الأئمة).
3. أشخاص استثنائيون، كما هو عند الصوفية في جميع الأديان، ويطلق عليهم عند متصوفة الإسلام: الأقطاب والأوتاد والأبدال والنجباء والنقباء والأولياء[42].

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

يتفق هؤلاء على أن هناك أشخاصًا يملكون المعرفة، وأنها معرفة من الله أو من الملأ الأعلى، وأنهم معصومون فيها، فهي وحي، وهي الحقيقة التامة، والمعرفة التي لا شك فيها، وفي هذا الفضاء وقع انحراف البشرية الخطير عندما تحوَّل هؤلاء الأشخاص إلى أرباب يرجع إليهم من دون الله، وخرج أتباعهم عن الوسطية التي خص الله بها المتمسكين بالدين الحق.

وكما أن انحراف هؤلاء في الأشخاص، وإعطائهم وإعطاءهم منزلة فوق منزلتهم، والكذب في دعوى معرفتهم المطلقة، دفع باتجاه المعرفة العلماني والإلحادي إلى إنكار مصدرية الشخص، ووصل بهم الحال إلى التكذيب بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وهكذا جاء من الغلو في الإثبات ما يقابله من الغلو في الإنكار، وتنكَّرَ الطرفان للوسط في مصادر التلقي في الأشخاص، وهدى الله أهل الإسلام للوسط والعدل في ذلك.

ومن عجائب الأمور أن الفكر العلماني الحديث، الذي أخذ بالموقف الإنكاري، أصابه العطش وتاه في صحراء مجدبة، فأراد الخروج من هذه المأزق، فجاءت مذاهب الرومانسية والحياة والحدس، بل جاءت مذهب باطنية مستقاة من فلسفات وثنية شرقية، تدَّعي أن الطمأنينة تكمن في إلى الذات، وأخذ المعرفة منها كما هو في المذاهب الثيوصوفية وحركة العصر الجديد والبوذية والطاوية المحدثة[43]، وتنتشر بشكل صادم في الغرب الحديث.

وتنزع هذه الفلسفات إلى دعوى وحدة الوجود، التي ترفض الثنائيات وتباين الخالق عن مخلوقاته، فما في الوجود إلى وجود واحد، والإنسان جزء من هذا الوجود الواحد، متناغم معه، ومن ثم فالمعرفة الإلهية هي نفسها المعرفة الإنسانية، وعليه فالشخص هو العارف ومصدر المعرفة.

وهذا التذبذب الشنيع في الشخص، والأقوال الغالية فيه، هي سيدة الموقف اليوم، وهي مصدر انحراف كثير من البشر عن الصراط المستقيم، ومن ثَم يأتي الإسلام بوسطيته في هذا الباب، ويعيد التوازن والعدل، فيقرُّ بالأنبياء والرسل، ويحارب الانحراف والدجل. وإذا كان الإلهام مرتبطًا بالملأ الأعلى، فإن الحدس يرتبط بقوى إنسانية خالصة كما يقول أصحابه، ومن ثم فسيكون في هذا البحث مستقلًّا، يتصل من جهة– عبر الإلهام– بالملأ الأعلى والقوى الغيبية، ويتصل من جهة– عبر الجسد- بالمصادر الذاتية الموجودة في الذات أو الواقع، وهو موضوع الفقرة القادمة.

ثالثًا: الحدس:

الحدس في اللغة: يأتي الحدس في السير بمعنى السرعة، وفي الأمر ونحوه بمعنى الظن والتخمين[44]. وعند أهل الاصطلاح: الحدس: (إدراك الشيء إدراكًا مباشرًا)، و(الحدسية): (مذهب يقول باعتماد المعرفة على الحدس)[45]. وعرفه الجرجاني بأنه (سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب)[46]. وهذه المعاني للحدس اللغوية والاصطلاحية تدور حول انبثاق المعنى في النفس بسرعة، ودفعة واحدة دون استدلال، وإنما بشكل مباشر.

ومن يطالع ما كُتب في هذا المجال عند أهل الأديان والفرق وعند أهل الأفكار يمكنه استخلاص نوعين من المصادر المباشرة للمعرفة، التي لا تقوم على استدلال، أحدها مرتبط بما يقذفه الرب سبحانه، أو ما يأتي من الملأ الأعلى، ويمكن أن نطلق عليه (الإلهام)؛ كما سبق في آخر المبحث السابق، والثاني ما يجعله أصحابه مرتبطًا بالإنسان، ضمن قواه الذاتية، وهو أظهر في الفلسفة الحديثة، بداية بديكارت الذي يأتي عنده بمعنى: (الاطلاع العقلي المباشر على الحقائق البديهية)، وقد سارت الفلسفة الحديثة على هذا المعنى، تقبله أو ترفضه، حتى جاء الفيلسوف الفرنسي (برجسون)، فأعطى لهذا المصطلح قيمة كبيرة، واشتهر معه شهرة واسعة.

ويأتي سؤال مهم في هذا (المصدر)، هل هو وظيفة من وظائف العقل، ونشاط من أنشطته؟ أم هو من مكان آخر؟

فمن الفلاسفة من ذهب إلى أنه وظيفة للعقل مع الاستدلال؛ مثل ديكارت، وهناك من يرجع الحدس إلى القلب، فالحقائق لا تدرك فقط بالعقل وإنما أيضًا بواسطة القلب[47]. ومع وجود من يتحدث عن (الحدس)؛ فإن أفضل من يمثله هو الفيلسوف الفرنسي "برجسون"، والحدس عنده: الانتقال إلى باطن الموضوع؛ بخلاف المعرفة العقلية التي تعرف ظاهره، وحسب جميل صليبا: (الحدس عند هنري برغسون عرفان من نوع خاص، شبيه بعرفان الغريزة، ينقلنا إلى باطن الشيء، ويطلعنا على ما فيه من طبيعة مفردة لا يمكن التعبير عنها بالألفاظ؛ بخلاف المعرفة الاستدلالية أو التحليلية، التي لا تطلعنا إلا على ظاهر الشيء. قال برغسون: الحدس هو التعاطف العقلي الذي ينقلنا إلى باطن الشيء، ويجعلنا نتحد بصفاته المفردة التي لا يمكن التعبير عنها بالألفاظ)[48].

جاء برجسون- حسب المسيري – بعد داروين وإلى عالمه التطوري، إلا أن عالم داروين عالم حلقاته متصلة صلبة، وتتطور الكائنات في إطاره حسب قوانين برانية صارمة تنطوي تحت رايتها كل شيء، عالم يخضع للطبيعة الصماء والعقل هو الطريق الوحيد لفهمها، فجاء برجسون مع بقية فلاسفة الحياة ليحمي هذا العالم الميت المادي المغلق، وأن يجعله كيانًا تطوريًّا عضويًّا مفعمًا بالحياة التي تنبعث من داخله وتحركه، وهذه الحياة المتدفقة لا يناسبها العقل، العقل يدرك الأشياء والأرقام، ولا يدرك الحياة، ومن ثم فالطريق إلى الحياة هو الحدس[49].

ولكي يتجاوز برجسون هذا العالم المادي فقد أحلَّ (الحدس) محل (القوة) بوصفه وسيلة لتجاوز هذا الواقع المادي، وترتب عليها ثنائيات برجسونية: العقل/الحدس، التحليل/الإدراك المباشر، العلم المجرد/ العالم المتعين، الصلب/السائل، البراجماتي عملي قادر على التعامل مع البراني/ الصوفي الذي يستخدم الحدس فيتعامل مع الإنسان والأزلية، ويصل إلى الجوهر الجواني للأشياء[50].

وتركيز الحدسين من المحدثين على الحدس هو محاولة فاشلة لإيجاد مصدر لنوع من المعرفة لا يمكن أن يسدها العقل أو الحس، ومع أنه مصدر لبعض المعارف، وبخاصة المجال الرياضي

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

والمجال الأدبي والفني، وغيرها، فإن المجال الذي تبحث عنه فلسفات الحياة والصوفيات العلمانية لا يمكن أن يوجد في (الحدس)؛ وإنما موضعه في (الوحي). وليس الفلاسفة الحدسيون وحدهم يقرون بهذا المصدر بل ظهر في القرنين الأخيرين عالم باطني يتبعه الملايين، وينفر من المادية والعقلانية والحسية، ويبحث عن مصادر من الإلهام والحدس، وهذه الحركات الباطنية العلمانية تأتي تحت مسميات كثيرة، مثل: الثيوصوفية، حركة العصر الجديد، الوثنية الجديدة، ويرتبط بها صور حديثة من الديانات القديمة تأثرت بالفضاء العلماني، مثل: الهندوسية والبوذية والطاوية والغنوصية والقبالاة اليهودية والهرمسية، فهي وإن كانت قديمة فقد تكيفت مع العلمانية، وتعايشت مع الرؤية المادية، وأعلت من الحلولية، إلا أن المادية تؤمن بحلولية مادية بخلاف هذه العقائد الباطنية التي تؤمن بحلولية غير مادية، وإذا كان العقل هو السبيل الوحيد في الحلولية المادية فإن الحدس والإلهام هو الطريق عند أصحاب الحلولية اللامادية أو الباطنية العلمانية[51].

تقول د. فوز كردي عن بعض هذه المذاهب: (وحركة العصر الجديد تناقض هذا المنهج في المعرفة وتدعو إلى منهج الباطنية، ذلك المنهج الذي لا يعترف بالعقل بل يعدُّه تقييدًا للمعرفة، ولا يسلِّم للوحي؛ وإنما يقوم على اعتبار نسبية الحقيقة، وأن لكل إنسان قواه النفسية الخاصة التي تجعل له وحيه الخاص الذي ينساب إليه؛ إذا غيب عقله وأطلق قواه الخفية؛ لتصل بالعقل الكوني، وتنهل من نبع المعرفة مباشرة)[52].

ومع هذا الغلو في الحدس والمعرفة الباطنية نجد غلوًّا في إنكارها والاكتفاء بالعقل والحس، مع أن عند الطرفين شيء شيئًا من الحق وشيئًا من الباطل، وما الغلو في الإثبات أو في النفي إلا بسبب غياب قيمة الوسطية. فلا أحد ينكر وجود معرفة في الذات، وإن وقع الاختلاف في حقيقتها ومكانها، ومن ثم فنحن بحاجة للحكم العدل، والذي هو الوحي، والوحي أثبت الفطرة والإلهام، وفيه ما يدل على أن هذه الذات بكاملها تحوي معرفة دينية ودنيوية، وهي غير العقل وما يحوي من مبادئ قبلية،وإنما الحديث عن تلك المعارف المتولدة دون استدلال، من الفطرة والإلهام والحدس، ومع إثباتها كما هو إثبات لغيرها من العقل والحس، فإنه إثبات باعتدال، فالحدس– هنا بخاصة– منبع للفن والأدب، ولمكتشفات رياضية وعلمية طبيعية، ولمعانٍ واستدلالات عميقة، ومع ذلك فهو محدود بمجالات خاصة، لو استقر عليها لكان تحقيقًا للوسطية، ولكن غلو أهل الحدس فيه، وتعميمه، إلى درجة إلغاء الحاجة للوحي أو للعقل- أفسد منزلة هذا المصدر.

وحتى يأخذ الحدس منزلته، وينطلق فيما يناسبه، فلا بد من قيمة الوسطية، التي هي العدل بين كل المختلفات، وهي التوسط بين غلوَّين: منكر له أو ومغالٍ في الإثبات، كما أن قيمة الوسطية أداة فضح ونقد لأهل الغلو في الحدس والأدلة الذاتية، فكما أنها قيمة رقي بالمصادر، فهي قيمة ذات جدوى بالغة في إبطال الباطل.

رابعًا: العقل:

بقي من المصادر الخمسة مصدران عظيمان، وهما العقل والحس، والفرق بين (العقل) هنا، و (الحسّ) الذي يأتي لاحقًا، فرق لا يظهر إلا في نظريات المعرفة الفلسفية؛ لأنه لا أحد من الحسيين يتصور مذهبه دون التسليم بدور العقل، إلا أن الحسّيين يركزون على الحواس، ومنها ينطلقون نحو العقل، وبخاصة السمع والبصر، بينما العقليون لا يثقون بما يكفي فيهما ولا في بقية الحواس، وإنما تركيزهم على العقل ذاته مفصولًا عن الحواس، والتي قد تخدع صاحبها، ومن مبادئه ينطلقون للواقع.

والفارق الجوهري بينهما هو في امتلاك العقل معرفة قبلية عند العقلانيين موجودة فيه توجه الحواس، وهذه المعرفة هي التي ترتب ما تأتي به الحواس من الخارج، ومن ثم فهو مصدر مستقل، بما يحويه من مبادئ قبيلة، وهذا ما تنكره النظرية الحسية، التي تدَّعي أن العقل لا شيء لولا الحواس والمعرفة التي تأتي من الخارج، والعقل يبدأ صفحة بيضاء، وتنقش فيه الحواس المعرفة، وتضيف الحسية بأن المعرفة موجودة في الخارج، هي أشياء أو قوانين أو علاقات، تتلقطها الحواس وتطبعها على العقل، فالمعرفة منقولة من الخارج إلى العقل، ومن ثَم فمصدر المعرفة في الخارج وليس في الذات، فهم ضد المعرفة الحدسية والفطرية والإلهامية والعقلية، أي: ضد أن تكون هذه مصادر للمعرفة.

ومصدر العقل قد أشبعه الناس بحثًا؛ فلا يوجد مصدر تكلم فيه الناس مثل مصدر العقل، ومن ثَم فمن غير المناسب الإطالة في التعريف، وإنما يكفي تعريفه عند العقلانيين أو بيان ما يقصدونه بمصدرية العقل، وبعدها يتم الدخول لموضوعات هذا المصدر.

ففي المعجم الوسيط: (عقل عقلًا أدرك الأشياء على حقيقتها) أيضًا: العقل: ما يقابل الغريزة التي لا اختيار لها، ومنه: الإنسان حيوان عقال، وما يكون به التفكير والاستدلال وتركيب التصورات والتصديقات، وما به يتميز الحسن من القبيح والخير من الشر والحق من الباطل، والقلب والدية والحصين والملجأ)[53].

وفي معاجم الفلسفة نجد في أحدها أربعة أوصاف نختار منها: (بوجه عام: ما يميز به الحق من الباطل والصواب من الخطأ؛ أسمى صور العمليات الذهنية وبخاصة البرهنة والاستدلال؛ المبادئ اليقينية التي يلتقي عندها العقلاء؛ وعلى ما يساوي السبب)[54].

وفي موطن آخر من نفس المعجم يعرف (المذهب العقلي): (1-بوجه عام: مذهب يقول بسلطان العقل ويرد الأشياء إلى أسباب معقولة. 2-بوجه خاص: نظرية تفسر المعرفة في ضوء مبادئ أولية وضرورية، وترى أنه لا سبيل إلى معرفة بدونها؛ لأن الحواس لا تستطيع أن تزودنا إلا بمعلومات غامضة ومؤقتة، ويقابل المذهب التجريبي...، من العقليين من يذهب إلى أن العقل وحده سبيل الإيمان، ويرفض الحقيقة النقلية التي لا يقرها العقل)[55].

DOI:https://doi.org/10.21009/hayula.003.1.05

ونخلص مما سبق بأمور ذات صلة أساسية بالبحث حول العقل:1) تمييز الصواب من الخطأ.2) مبادئ قبلية أولية.3) حاكم بإطلاق عند الاختلاف ولو مع الوحي.4) مصدر باستقلال وحاكم على المصادر الأخرى.

وموطن الإشكال الذي تعترض عليه الرؤية الإسلامية يأتي من الثالث والرابع، فإنه لا حاكم بإطلاق إلا رب العالمين ووحيه المحكم، ولا مصدر باستقلال لكل الوجود إلا اللوح المحفوظ، فهو مصدر المعرفة المستقل، ففيه ما كان وما سيكون، ولكن لا سبيل إليه. وغلاة العقلانية يقصدون من استقلال العقل إلغاء الوحي أو تهميشه، ويقصدون بحاكميته تقديم حكمه على أحكام الدين.

وأصحاب دعوى الغلو في العقل بحيث يكون له الحكم الفصل لا يستندون لبرهان منطقي أو فلسفي أو علمي كافٍ، وإنما لظرف تاريخي لُبِّس بحجج منطقية وفلسفية وعلمية، وبخاصة من العلوم الاجتماعية، فالظرف التاريخي لأوربا في عصرها الوسيط والحديث جعلها تبحث عن أعدل الأشياء قسمة بين الناس– كما يقول ديكارت- والاكتفاء به، وذلك أنهم بين دين أصاب مصادره التحريف والضياع والانقطاع، مما أضعف الثقة بها، أو مع نِحَلٍ باطنية شتى تدَّعي الاتصال بالعقل الفعَّال أو الكوني أو بالله، أو أن الواحد مصدر الوحي ذاته، بالإلهام أو الحدس، أو تحت دعوى وحدة الوجود التي تدَّعي اتحادًا بين الخالق والمخلوق، فإن نطق فما نطق إلا الله.

ولهذا الظرف التاريخي، وقع مع مرور الزمن الاستهانة بأي مصدر غير العقل، ونشأ في المسلمين من عمم النتيجة التي توصل لها الفكر الأوربي الحديث على كل دين أو حضارة؛ دون تفريق بين المختلفات بما فيها الإسلام.

ومع تسليمنا بأن العقل من مصادر المعرفة، إلا أن الانحراف عن قيمة الوسطية في هذا المصدر قد أتى من جهتين:

1-الغلو في اعتماده والاعتداد به.

2-الغلو في إقصاءه إقصائه وعدم الالتفات له.

فأما اتجاه الغلو في اعتماده فجاء من جهة إلغاء الوحي أو تهميشه، ويبرز في اتجاهين مشهورين:

1-اتجاه العقل المشارك مع التقديم للوحي، والذي اشتهر مع الفرق الكلامية في الأديان الكتابية.

2-اتجاه العقل المطلق، الذي غلا في تقديس العقل، واشتهر ذلك مع الفلاسفة العقلانيين العلمانيين، وكانت ذروته في عصر التنوير الأوربي وما بعده.

فأما أصحاب (العقل المشارك) فهم الذين يرون اعتماد العقل والوحي، إلا أن العقل مقدم على الوحي في التأسيس للأصول وعند التعارض، وهو موجود في أغلب الديانات، وبخاصة أهل الكتاب وأهل الإسلام.

وأما أصحاب (العقل المطلق) فهم الذين كفروا بالوحي والنبوات، ويمكن إعادتهم لقسمين:

قسم يدَّعي إيمانه بالله، ولكنه يكفر بالنبوات، ويسمون بالربوبين، واشتهر أمرهم في عصر التنوير الأوربي؛ وقسم يكفر بالله وبالدين وبالغيب، وهم الملاحدة الذين اشتهر أمرهم في أوربا في القرن التاسع عشر وما بعده.

ويختلف أصحاب (العقل المشارك) عن (العقل المطلق) أنهم من داخل أهل الدين، ومن ثَم فمناقشتهم تتم داخل المجال الديني من جهتين: جهة إعطاء العقل التصدر على الوحي، وجهة دعوى التعارض، وقد أنجز نقاشها بما لا مزيد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في غالب كتبه، وبخاصة كتابه: "درء تعارض العقل والنقل".

أما أصحاب (العقل المطلق) فهم من خارج أهل الدين، ومن ثَم فمناقشتهم تبدأ بمعالجة دعوى الإلحاد، ومع أنها موجودة طوال التاريخ الإنساني، فإنها لم تأخذ حظها من التنظير كما أتى في الفكر الأوربي الحديث، وبخاصة القرن التاسع عشر وما بعده. ومع أن الإلحاد في جميع صوره يقوم على المكابرة، فإنه قد يحسن عدم ترك دعاويهم دون إبطال، حتى لا يظن المتأثر بهم أنهم أتوا بما يعجز أهل الدين عن الرد عليه. ويكون ذلك بتفنيد شبهاتهم في إنكار الله والغيب، سواء تلك العقلية والفلسفية القديمة أو الجديد منها مما يرتبط باستغلال العلم الحديث ونظرياته، وليس هنا مجال مناقشة هذه المسائل.

أما منكرو النبوات فيكون النقاش معهم بإثبات إمكانية النبوة والوحي، وأنه حق، ثم إثبات أن خاتمته كانت بالإسلام وبمحمد صلى الله عليه السلام وبالقرآن[56]. يُقابل هؤلاء الملاحدة من أصحاب (العقل المطلق) وأصحاب التعارض (العقل المشارك) طائفة غلت في استبعاد العقل، وتبرز في اتجاهين مشهورين:

1-اتجاه تقديس الأشخاص.

2-اتجاه تعظيم الوجدان.

ويغلب على اتجاه تقديس الأشخاص انتماؤهم إلى الأديان ، بانتمائهم للفرق الباطنية والمتصوفة وأمثالها، وبرزت عند المسلمين في مُعظِّمي الأولياء من المتصوفة والغالين في الأئمة من أهل التشيع. وقد سبق الحديث عنهم في مبحث (الشخص).

أما اتجاه تعظيم الوجدان والحدس والإلهام والكشف: فهو مختلط بين مجموعة من داخل الأديان، وأخرى من خارجها ضمن إطار الفلسفة البديلة، التي تزعم أنها بديلة عن الدين أو هو مآل أفعالها وتصوراتها، وقد سبق الحديث عنهم في مبحث (الحدس).

وقد جاء الإسلام وسطًا بين الغالين في العقل والمعطلين له، وهم الذين جمعوا بين السمع والعقل، ونجاهم الله : وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ (8) ثَانِيَ

عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۖ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ (9) ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (10) [الملك: 8-10].

فالعقل هو مناط التكليف، وأداة الفهم والتدبر، وبه الاجتهاد والتجديد والاصطلاح، والتمييز بين الجيد والرديء، وبه عمارة الدنيا والإبداع فيها، فأطلقه الإسلام في مجالاته، واعترف له بإمكانياته، وأظلَّه الوحي بتصوراته الموجهة وقيمه المحفزة، فمن الناحية المنطقية العقلية لا يوجد تعارض بينه وبين الوحي، بل توازن وتكامل، ومن الناحية التاريخية لا يوجد حوادث تصادم حقيقية بين العقل والوحي كما في وقع في الأديان الأخرى.

خامسًا: الحس:

الحس لغةً مأخوذ من: حسَّ الشيءَ؛ أي: أدركه بإحدى حواسه؛ وأحسّ الشيء: علم به؛ والحواس خمسة في العرف العام، وهي: البصر والسمع والشمُّ والذوق واللمس، وتسمى الحواس الظاهرة؛ والحِسّ: الإدراك بإحدى الحواس الخمس؛ والحسي: المحسوس بإحدى الحواس ويقابله المعنوي؛ والمحسوس: المدرك بإحدى الحواس الخمس[57]. وهذا التعريف اللغوي يؤكد مصدرية الحس المعرفية، وبخاصة للواقع الخارجي، والذي تتلقاه الحواس، ومع أن أغلب العقلانيين يعترفون بالواقع الخارجي، فإنه بحاجة لمبادئ العقل القبلية والفطرية؛ التي تستقبل تلك المحسوسات وترتبها أو تشكلها بما يجعلها ممكنة المعرفة.

أما التجريبيون والحسيون والماديون فهم غالبًا لا يعترفون إلا بالواقع الخارجي، ويرون أن الخبرة هي أهم مصدر للمعرفة، وترى التجريبية أن التجربة هي مصدر المعرفة، وأصحاب (المذهب الحسي) يقولون بأن المعرفة لا تنشأ إلا عن الإحساس، وأن جميع معارفنا ناشئة عن الإحساسات[58].

وتُميّز نظرية المعرفة بين نوعين من المعرفة: القبلية والتجريبية؛ فالمعرفة القبلية نتوصل إليها بالتفكير من غير أن نستعين بالتجربة، أما المعرفة التجريبية فنكتسبها من الملاحظة والتجربة[59].

فمن النوع الأول: المعرفة الرياضية والهندسية وما في حكمهما، حيث نصل إلى موضوعاتها بالتفكير دون شرط التجربة، ومن النوع الثاني: المعرفة الطبيعية القائمة على الملاحظة والتجربة والاستقراء، وارتباط ذلك بمبدئَي السببية والاطراد.

يتضح مما سبق أن الحس والتجريب متصلان بمصادر المعرفة، وأنهما مصدران من مصادرها، وأنه يُغطِّي جزءًا لا يُغطِّيه غيره، إلا أنه اكتسب سمعة كبيرة بالتصاقه بالتطورات العلمية الحديثة وارتباطه بالثورة العلمية ونتائجها الكبيرة في العلوم الطبيعية، وما لحق بها من ثورة صناعية.

ويُعدُّ الحسُّ من أقرب المصادر للإنسان العادي، وإذا ارتقى الإنسان العادي فإنه يعتمد على مصدر الشخص الذي جاء الحديث عنه في أول المبحث، وذلك من خلال عظمة التقليد عندهم

للأشخاص والآباء والأجداد والمعظمين؛ قال تعالى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ [التوبة: 31]. وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم تفسير ذلك بأن طاعتهم في التحليل لما حرمه الله أو تحريم ما أحلَّه الله، وغلب على أحوال الأمم رفض دعوات الأنبياء والرسل؛ بحجة تقليدهم الآباء والأجداد؛ قال تعالى: وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ [الزخرف: 23]، فجاء الإسلام بتوجيه هؤلاء إلى المصدر الحق، وهو الهدى؛ قال تعالى: قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ۖ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ [الزخرف: 24]، وبين طريقين يحكم بهما على ما عند الآباء: العلم العادي والعقل العادي؛ قال تعالى: وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ [البقرة: 170].

أما إذا نزل الإنسان العادي، فإنه يرتكز على الحس، وعندما يغيب عنه الدين الحق فإنه يتذبذب بين تقليد الغير أو الاكتفاء بالحس، ولهذا جاء الوحي بالتدرج مع الكفار، فبدأ بما يؤمنون به- وهو الحس- ليقودهم إلى الإقرار بالغيب الذي لا تصله حواسهم، ومثاله خلق آدم وخلق الإنسان، فخلق آدم لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، أما خلق الإنسان فيعلم بالمشاهدة والحس، فبدأ القرآن بما يعلم بالحس قبل ما يعلم بالخبر، قال ابن تيمية: (فأما خلق آدم من طين، فذاك إنما علم بخبر الأنبياء أو بدلائل أخر. ولهذا ينكره طائفة من الكفار الدهرية وغيرهم الذين لا يقرون بالنبوات. وهذا بخلاف ذكر خلقه في غير هذه السورة. فإن ذاك ذكره لما يثبت النبوة، وهذه السورة أول ما نزل وبها تثبت النبوة، فلم يذكر فيها ما علم بالخبر؛ بل ذكر فيها الدليل المعلوم بالعقل والمشاهدة والأخبار المتواترة لمن لم ير العلق)[60].

وقد كان الحس أداة الملاحدة في التلاعب بعموم الناس، وبتنفيرهم من الإيمان بالغيب، ويجدون في ظلمات العقائد الباطلة ما يسندهم، إلا أنه في العصر الحديث قد تحوَّل إلى مصدر له اعتباره ومكانته حتى عند النخبة المثقفة، ولم يعد أداة تلاعب بعوام الناس؛ بل أصبح أداة إضلال للنخب.

ويشترك المكذبون بالغيب في تعظيم الحس والانحباس في عالم الشهادة، يستوي في ذلك الأميُّ القديم الذي يعبد صنمًا مع المتحضر المتبحر في العقليات والعلميات الذي ينكر وجود الرب والغيب، فالأول يصر على أن يكون إلهه محسوسًا لسيطرة الحس عليه، والثاني ينكر ذلك للسبب نفسه، والاستغراق في عالم الشهادة والمادة والحس، وطول إلفه ذلك، والإخلاد إليه، يفسد على صاحبه الإيمان بالغيب والتصديق به، فيقع بين طرفي نقيض، فإما جلب ذلك الغيب بصور منحرفة إلى عالم الشهادة، وإما نفي ذلك الغيب مطلقًا[61]، فإن الذين قالوا قبل مئات السنين لنبيهم: "أرنا الله جهرة"، قد جاء من يُعيد هذه المطالبة تحت الغرور العلمي القائم على الحس

والتجريب، فزعموا أن العلوم قد أطلقت الحواس البشرية وقضت على ضعفها وحدودها، وأن الإنسان سيتمكن من المشاهدة المباشرة لكل الأشياء الموجودة، من الذرة الخفية إلى الأجرام العظيمة، وزعموا عدم وجود الحقائق الدينية بينها[62].

ينجح مصدر (الحس) والتجريب عندما ينطلق في عالم الشهادة، وهو العالم الذي أشار إليه الوح؛ حيث قال تعالى: يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ [الروم: 7]، ولكن اصحابها إذا أوغلوا فيه وغلو في تعظيمه غفلوا عالم الغيب، ومع قيمة الوسطية يتحقق التوازن، ويتوجه الحس في ميدانه الصحيح، وهو المجال الذي أبدعت فيه البشرية، ولكن هناك من استثمر هذه المساحة المضيئة للإيغال في الحسية، فانحرف عن الوسط في الحس، ويظهر ذلك في عدة اتجاهات أشهرها:

الاتجاه التجريبي المشهور في الفلسفة الإنجليزية، الاتجاه الوضعي، ومنه الوضعية المنطقية، الاتجاه المادي وبخاصة الماركسية، الاتجاه العلموي الذي وقع منه الغلو في العلم الحديث وتطبيقاته. ويأتي الدور الإسلامي في إحاطة المجال الحسي الناجح بقيم الإسلام الراعية لهذا المجال، مع إصلاح الانحراف بإعادة التوازن بين الحس والشهادة، ولن يتحقق ذلك إلا مع الدين الحق؛ دين الإسلام.

فالإسلام عبر قيمته الوسطية يزن هذا المصدر المهم بين عالمين عظيمين، أحدهما بداية للآخر وموصل إليه، بل جزء منه، وهما: الغيب والشهادة؛ قال تعالى: هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۖ هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ [الحشر:22]، وقال تعالى: اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ [الزمر: 46].

فإذا كان أعظم مصادر الشهادة هو الحس، فإن أعظم مصادر الغيب هو الخبر، وهما لا يخرجان عن علم الله، وفي الآيات السابقة حديث عن المخلوقات المحسوسة ليس للغلو فيها والانحباس معها؛ وإنما لتكون طريقًا إلى عالم الغيب، فهي مصدر معتبر في الحس، وأهم من ذلك تقود إلى الغيب، وبين هذين العالمين العظيمين- الغيب والشهادة- يستحيل الوزن بينهما إلا في ظل قيمة الوسطية الإسلامية؛ لارتباطها بالعلم الحكمة لله سبحانه وتعالى، كما جاء في آية الأنعام الجمع بين هذه الصفات الثلاث، قال تعالى: وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ الْحَقُّ ۚ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ۚ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ [الأنعام: 73].

الخاتمة

هناك مسلمات في المنهج الإسلامي من جهة المصادر، وأهمها: أن الدين عقيدةً وشريعة مدوَّن في الكتاب والسنة ؛وقد كمل الدين وتمت النعمة؛ وأنهما المصدر الذي يؤخذ منهما الدين؛ وأنه لا يمكن أن يقع تعارض بين النقل الصحيح وبقية الأدلة الإنسانية الصريحة.

أما بقية الثلاثة المعتبرة في المصادر، وهي: الشخص والعقل والحدس أو الإلهام، فلها اعتبارها في الإسلام، فقد وضع لها مسارها، وأزال ما يعيقها، وفتح لها عناصر فاعليتها، فأما الشخص من غير الأنبياء والرسل عليهم السلام فمنزلته في العلوم الدينية إنما تكون في حفظه لهذا الوحي، ثم ينقله لمن بعده كما تحمَّلَه، فيعلمه للناس، وبما يُعطى من الفهم فيهما، ولأولياء الله المتقين من الفتوحات في الفهم ما لا يكون لغيرهم، وهنا تتحرك قدرات المؤمن العقلية والإلهامية، بحيث تكون موافقة للوحي وغير معارضة لنصوصه أو أصوله. فالفهم إنما يكون بإعمال القوى التي منحها الله للإنسان، وقد جاء الأمر بالتدبر مما يبين وجوب تشغيل هذه القوى للفهم والاستنباط، فهناك الوحي وهناك الفهم منه ووعيه، وقد جاء عن الصحابة ما يبين ذلك، فعن أبي جحيفة، قال: سألت عليًّا رضي الله عنه: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟-وقال ابن عيينة مرة: ما ليس عند الناس؟- فقال: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فَهْمًا يُعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة)[63]، وقال ابن عباس رضي الله عنه: (التفسير على أربع أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره)[64]، فهذه المساحة الدينية من التدبر والاجتهاد تعمل فيها قوى المسلم، وينبثق منها ما يؤهلها أن تكون مصدرًا معتبرًا فيما هي مؤهلة له.

أما في غير الجوانب الدينية، من الأمور الدنيوية، فمصدرها هو العقل والحس، ويحيطهما الوحي بالقيم المنيرة لهما، حتى لا يتحولا من خلال الإعمال المتحرر من القيم إلى ما يضر البشر.

وهذه بعض النتائج والتوصيات: النتائج:

1)أهمية العناية بدراسة المصادر في مجال المعرفة، فلا معرفة دون مصادر.2)أهمية تحديد مجال عمل كل مصدر.3) ترجع المصادر عند التجريد لخمسة: الخبر، والعقل، والحس، والشخص، والحدس.

4)النظر برؤية تكاملية للمصادر، بحيث توضع في علاقة تكامل وتعاضد، وليس في علاقة تعاند وتعارض.5)يستقل الدين بمصدر وحيد هو الوحي، ويكمن دور بقية القوى الإنسانية في الفهم والاستنباط.6)المصادر البشرية لا تعطي ثمارها ما لم تتصل بنور الوحي، وهو بدوره يمنحها القيم الموجهة.

التوصيات:1) تعزيز تدريس مادة أصول الفقه ومناهج المعرفة في الجامعات.2) وضع بحث لنظرية المعرفة من خلال موضوعات أصول الفقه.3) وضع دراسة عن الفرق بين مصادر الدين ومصادر المعرفة البشرية.

المصادر و المراجع

إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد البدري، الكتب العلمية الثقافية، بيروت، ط7، 1417هـ

إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، راجعه: طه عبد الرؤوف، الكتب العلمية، بيروت.

التحرير والتنوير، محمد الطاهر عاشور، مكتبة المدينة المنورة.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة الفاريابي، الكوثر، الرياض، ط2، 1415هـ.

التعريفات، الشريف علي محمد الجرجاني، الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ.

تمهيد للفلسفة، د. حمدي زقزوق، المعارف، القاهرة، ط5، 1994م.

الثيوصوفيا؛ دراسة لقضية الألوهية في الفكر الثيوصوفي الحديث، مريم عنتابي، مركز تأصيل، جدة، ط1، 1436هـ.

الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي، الكتب المصرية، ط2.

الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي حسن وآخرين، العاصمة، السعودية، ط2، 1419هـ.

حقيقة المثل الأعلى وآثاره، د. عيسى السعدي، ابن الجوزي، الطائف، ط1، 1427هـ.

درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الكنوز الأدبية.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة، مؤسسة الريان، ط2، 1423هـ.

زاد المسير، لابن الجوزي، الكتب العلمية، ط1، 1414هـ.

شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرسالة، ط1، 1407 هـ / 1987م.

الشفاهية والكتابية، والترج. أونج، ترجمة د. حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة الكويتية، عدد 182، 1994م.

صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، بيروت.

الصوفية، نشأتها وتطورها، محمد العبده، طارق عبد الحليم، دار الأرقم، الكويت، ط2.

الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس أحمد بن إدريس بالقرافي، عالم الكتب.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، صابر، بيروت، ط1، 1410هـ.

مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (48) ذو الحجة، 1430هـ.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، عالم الكتب، الرياض، 1412هـ.

المدخل إلى الفلسفة، أزفلد كوليه، ترجمة د. أبو العلا عفيفي، عالم الأدب، بيروت، ط1، 2016م.

المستشرقون والسنة، د. سعد المرصفي، المنار من الكويت والريان من بيروت.

المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م.

مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي..، د. عبد الرحمن الزنيدي، المؤيد، الرياض، ط1، 1412هـ.

المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة.

معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ.

المعرفة الإسلامية: مصادرها ومجالاتها، د.عبد الله محمد القرني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ.

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ.

المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1412 هـ.

من نظريات العلم المعاصر إلى المواقف الفلسفية، د. محمود زيدان، النهضة العربية، بيروت، 1982م.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406 هـ.

موت الإنسان في الفلسفة المعاصرة، عبد الرزاق الدواي، الطليعة، بيروت.

موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية.، عبد الوهاب المسيري، الشروق، القاهرة، ط1، 1999م.

النظريات العلمية الحديثة، د. حسن الأسمري، تأصيل، جدة، ط1، 1433هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي وصاحبه، المكتبة الإسلامية.

وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية والشبهات التي تثار حول تطبيقها، بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة 1396، المجلس العلمي بالجامعة رقم (19)، طبعة 1404هـ.ابن مودود، عبدالله بن محمود، ، الاختيار لتعليل المختار، بيروت، دار المعرفة.

[1] المعجم الوسيط، 510/1.

[2] درء تعارض العقل والنقل، 178/1.

[3] أغلب الكتب التي تتحدث عن نظرية المعرفة الغربية الحديثة، تأتي بصفحات مطولة حول هاتين المدرستين، ينظر مثلًا: تمهيد للفلسفة، د. حمدي زقزوق، ص147.

[4] ينظر: مثلًا: المستصفى، لأبي حامد الغزالي، ص80؛ وشرح مختصر الروضة، للطوفي، 5/2، ومنه نأخذ مسمى أصول المصادر، حيث سماها بالأصول، وقال: (الأصول: الكتاب، والسنة، والإجماع، واستصحاب النفي الأصلي).

[5] ينظر: الفرق بينهما: حقيقة المثل الأعلى وآثاره، د. عيسى السعدي، ص104.

[6] الحديث في الصحيحين وغيرهما، وهذه رواية مسلم، رقم: (8). تفسير القرطبي، 182/16.مفاتيح الغيب، الرازي، 28/ 7.التحرير والتنوير، 10/26

[7] معجم مقاييس اللغة، مادة: خبر.

[8] لسان العرب، 228/4، مادة: خبر

[9] المعجم الوسيط، ص 222.

[10] ينظر: كتاب الشفاهية والكتابية، والترج. أونج، ترجمة د. حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة الكويتية، عدد 182، 1994م.

[11] درء تعارض العقل والنقل، 66/4.

[12] مفاتيح الغيب، الرازي، 28/ 7

[13] التحرير والتنوير، 10/26.

[14] ينظر: المدخل إلى الفلسفة، أزفلد كوليه، ص32

[15] الجواب الصحيح، 239/2.

[16] روضة الناظر، ابن قدامة، 93/1.

[17] أنوار البروق في أنواع الفروق، القرافي، 70/1.

[18] ينظر: روضة الناظر، 93/1-94، إرشاد الفحول، الشوكاني، 130/1.

[19] ينظر: تفاسير أهل العلم لهذه الآيات، ومنها: زاد المسير لابن الجوزي، 480/5، حيث قال: فيه قولان؛ أحدهما: أنه اللوح المحفوظ، قاله ابن عباس. والثاني: أنه المصحف الذي بأيدينا؛ قاله مجاهد، وقتاده.

[20] مسلم رقم (2653)

[21] زاد المسير، 144/6.

[22] صحيح مسلم، 15/1.

[23] الفصل في الملل والنحل، 81/2.

[24] تدريب الراوي، السيوطي، ص605.

[25] منهاج السنة، 37/7.

[26] الفتاوى، 9/1.

[27] ينظر: المستشرقون والسنة، د. سعد المرصفي، ص43

[28] درء تعارض العقل والنقل، 178/1.

[29] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 254/3.

[30] ينظر: (الذاتي) في التعريفات، ص143.

[31] المعجم الوسيط، ص 475.

[32] ينظر: موت الإنسان في الفلسفة المعاصرة، عبد الرزاق الدواي، ص128.

[33] إعلام الموقعين 49/1-50.

[34] الترمذي وأبو داود وابن ماجه، وصححه الألباني، صحيح الجامع، رقم 6297.

[35] التعريفات، مادة الإلهام.

[36] المعجم الوسيط، 842.

[37] النهاية في غريب الأثر، لابن الأثير، 582/4.
[38] المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص 455
[39] مجموع الفتاوى، لابن تيمية، 473/10.
[40] ينظر: المعرفة في الإسلام، د. عبد الله القرني، ص73، 80.
[41] مجموع الفتاوى، 20/ 203-204.
[42] ينظر: الصوفية، نشأتها وتطورها، محمد العبده، ص70.
[43] ينظر: الثيوصوفيا، مريم عنتابي، ص42.
[44] ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة: حدس، 33/2، المعجم الوسيط، مادة: حدس، ص161.
[45] المعجم الوسيط، ص 161.
[46] التعريفات، للجرجاني، ص 112.
[47] ينظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د. عبد الرحمن الزنيدي، ص268
[48] المعجم الفلسفي، جميل صليبا، 392/1.
[49] ينظر: موسوعة المسيري، 119/8-120.
[50] ينظر: المرجع السابق، 120/8-121.
[51] ينظر: الثيوصوفية، مريم عنتابي، ص107.
[52] مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (48) ذو الحجة، 1430هـ، ص 612.
[53] المعجم الوسيط ، ص617.
[54] المعجم الفلسفي، ص120، باختصار.
[55] المرجع السابق، ص 178
[56] من أشهر الكتب التراثية، النبوت لابن تيمية، ومن الكتب المعاصرة: براهين النبوة لسامي العامري.
[57] ينظر: المعجم الوسيط، ص 172-173.
[58] ينظر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، 44/1، 1/
[59] ينظر: نظرية المعرفة، د. محمود زيدان، ص 24.
[60] لفتاوى، أثناء تفسير سورة العلق، 261/16.
[61] ينظر: النظريات العلمية الحديثة، د. حسن الأسمري، ص996.
[62] ينظر: بحث لوحيد خان ضمن كتاب: وجوب تطبيق الشريعة، ص 302-303.
[63] البخاري، رقم (6915).
[64] تفسير الطبري، 75/1.